

الخطاب الجديد لحقوق الإنسان بين تحديات الراهن ورهانات المستقبل *The new discourse of human rights between current challenges and future bets*

د. بوسالحيح حمدان
جامعة زيان عاشور الجلفة
bousalhihh@yahoo.fr

ملخص

يتناول هذا المقال موضوع الخطاب الجديد لحقوق الإنسان في ظل التحولات الراهنة التي يعرفها العالم في مختلف المجالات، وذلك من خلال التساؤل عن طبيعة هذا الخطاب مرجعياته أبعاده وخلفياته المعرفية والثقافية والسياسية.

✓ الكلمات المفتاحية : حقوق الانسان ، الخطاب، الكرامة ، الانسانية..

✓ الملخص باللغة الانجليزية

This article deals with the subject of the new discourse on human rights in light of the current transformations that the world is experiencing in various fields, by asking about the nature of this discourse, its references, its dimensions and its cognitive, cultural and political backgrounds

✓ Keywords: human rights, discourse, dignity, humanity.

مقدمة:

ارتبط خطاب حقوق الإنسان تاريخيا وفلسفيا بمشروع الحداثة وعصر التنوير، هذا الخطاب الذي تأسس على مفهومين مركزيين وهما مفهوم الإنسان ومفهوم الحق وما يتعلق به من مفاهيم وحقوق من مثل الحرية والقانون والكرامة والعدالة والتسامح، فنشأة فلسفة حقوق الإنسان لا تتفصل عن نظرية الحق، التي أسس لها كل من هوبز ولوك وروسو ومونتسكيو وسبينوزا، وهو ما ساهم في التأسيس لتصور جديد لفلسفة حقوق الإنسان يختلف عن التصور الأخلاقي والميتافيزيقي.

وإذا كانت هذه هي معالم خطاب حقوق الإنسان في الفلسفة الحديثة فإن التحولات التي عرفت فلسفة ما بعد الحداثة قد أدت إلى إعادة مساءلة خطاب حقوق الإنسان من حيث المفاهيم والمبادئ التي قام عليها خاصة بعد انهيار السرديات الكبرى وظهور مقولات جديدة كموت الإنسان والإنسان الجديد ، وما بعد الإنسان، كما ان التحولات التي عرفها الفكر العلمي الجديد نتيجة التطورات التكنولوجية المتسارعة التي تحققت في مجال الإعلام وفي مجال الهندسة الوراثية، وما أثارته من مشكلات وتساؤلات أخلاقية ودينية واجتماعية وقانونية نتيجة ما أفرزته هذه الطرائق والتقنيات الجديدة من مخاطر واضطرابات بيولوجية وإيكولوجية واجتماعية جديدة استدعت ضرورة تجديد خطاب حقوق الإنسان وإعادة مراجعة مفاهيمه الجوهرية كمفهوم الإنسان ومفهوم الحياة والموت والكرامة الإنسانية والحرية وقسوة الحياة، وكان من نتائج هذا الخطاب الجديد بروز حقوق جديدة أصبحت تعرف بالجيل الثالث لحقوق الإنسان، ومن هنا جاءت هذه الورقة البحثية لتتناول موضوع

الخطاب الجديد لحقوق الإنسان في ظل تحديات الراهن من خلال التساؤل عن طبيعة هذا الخطاب مرجعياته أبعاده وخلفياته المعرفية والثقافية والسياسية.

الأسس الفلسفية والتاريخية لحقوق الإنسان:

ترجع الجذور التاريخية والفلسفية لحقوق الإنسان الى تلك التجارب الثورية والسياسية والاجتماعية والى التحولات الفكرية التي عرفها الفكر الغربي بداية من عصر النهضة والإصلاح الديني الى عصر الحداثة ومشروع التنوير، وان كان البعض يرى أنّ مفهوم "حقوق الإنسان" يضرب بجذوره البعيدة في الفكر القديم ولدى مختلف العقائد والديانات السماوية التي شهدت بلورة اتجاهات فكرية تنص على كرامة الإنسان والحرية والكرامة والحياة والموت والعدالة، إلا أن «تحول الحريات والحقوق الفردية والجماعية من مجال الأخلاق والميتافيزيقا إلى مجال القانون لم يتم إلا ابتداء من القرن السابع عشر الميلادي»¹، وقد كانت أول وثيقة سياسية في الغرب جسدت الحقوق والحريات هي «الميثاق الأعظم» أو «الماجنا كارتا» سنة 1215 التي أرغم فيها ملك إنجلترا على الاعتراف بحقوق النبلاء، ليأتي بعدها سلسلة من المواثيق والإعلانات أهمها: «إعلان الاستقلال الأمريكي» مع "توماس جيفرسون" سنة 1776، والذي جاء في ديباجته «أن جميع البشر قد خلُقوا متساوين، وأن خالقهم قد حباهم حقوقاً معينة لا يمكن انتزاعها، من بين هذه الحقوق حق الحياة والحرية والسعي لتحقيق السعادة...» ثم جاءت المرحلة التاريخية الحاسمة المتمثلة في الثورة الفرنسية و«إعلان حقوق الإنسان والمواطن» سنة 1789، ومن أهم البنود التي نص عليها: «يولد الناس ويعيشون أحراراً متساوين في الحقوق، ولا يمتاز بعضهم عن بعض إلا فيما يختص بالمصلحة العمومية.

_____ غرض كل اجتماع سياسي حفظ الحقوق الطبيعية للإنسان كحق الملكية، وحق الأمن، وحق مقاومة الظلم والاستبداد.

- الأمة هي مصدر كل سلطة، وكل سلطة للأفراد والجمهور من الناس لا تكون صادرة عنها تكون سلطة فاسدة.

- كل الناس أحرار، والحرية هي إباحة كل عمل لا يضر أحداً»⁽²⁾

ليأتي بعده «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» سنة 1945 الذي يعد مرجعية أساسية لجل الجمعيات والتنظيمات المهتمة بحقوق الإنسان وقد جاء في مادته الأولى: «يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق. وهم قد وهبوا العقل والوجدان، وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الإخاء،

_____ لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أي نوع، (المادة الثانية)، - لكل فرد حق في الحياة والحرية، وفي الأمان على شخصه. (المادة الثالثة)»⁽³⁾

وبالعودة الى التأصيل الفكري والتأسيس الفلسفي لحقوق الإنسان فانه يمكن القول أن فلسفة حقوق الإنسان تعود أصولها الفلسفية الى تلك الأفكار الفلسفية المتعلقة بفلسفة الحق وبنظرية الحق الطبيعي وعلاقته

¹ - محمد سبيلا، الأسس الفكرية لثقافة حقوق الإنسان (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2010)، ص 114.

² - لين هانت، نشأة حقوق الإنسان: لمحة تاريخية، ترجمة فايقة جرجس حنا (القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر،

2013)، ص 182.

³ - لين هانت، نشأة حقوق الإنسان: لمحة تاريخية، مرجع سابق ص 183

بالسيادة والقانون والمجتمع والدولة، وهي الأفكار التي ترجع جذورها الى النزعة الانسانية التي ارتبط ظهورها بعصر الإصلاح الديني وعصر النهضة في أوروبا في القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين، التي كرست الإنسان داخل الكون كقيمة عليا و"أعادت الاعتبار للفرد البشري بتحريره من الشعور بوزر «الخطيئة الأصلية» (خطيئة آدم الذي لم يعمل بأوامر ربه..) من جهة، وإعادت الوحدة له بوصفه كائناً يتألف من نفس وجسد متحدتين اتحاداً لا انفصام له، وذلك بتحرير نفسه من سلطة الكنيسة، وبتحرير جسده أو حياته المادية من سلطة الأمير، ومن هنا كان أول حقوق الإنسان في المرجعية الأوروبية، هو حقه في جسده في ملكيته والتمتع به وتمتيعه، وانطلاقاً من هذا الحق صار يُنظر للإنسان لا على أنه الكائن المدنس بل على أنه القيمة العليا التي تخدمها جميع القيم الأخرى»¹. وبهذا كرست النزعة الإنسانية للحرية الفردية لفكرة مركزية الإنسان في الكون فهو وحده مصدر كل قيمة.

كما ارتبطت حقوق الإنسان بنظرية الحق الطبيعي وما يتعلق يرتبط بها من مفاهيم كالحرية والمساواة وهي النظرية التي أسس لها كل من " هوبز" و"لوك" و"روسو"، فهناك حقوق ملازمة للطبيعة الإنسانية ولا يمكن حفظ هذه الحقوق الطبيعية إلا بواسطة عقد "العقد الاجتماعي" فالعقد أو القانون هو الضامن للحق فلحظة العقد هي لحظة ميلاد الحق بمعناه الحق، أي بمعناه المدني والإنساني، إنه اللحظة التي يصير فيها الحق حقاً إنسانياً، حقاً متفقاً عليه ومقنناً بمراسيم ونصوص مستمدة من روح العقد²، وعلى الرغم من تبني "هوبز" لسلطة الحاكم المطلقة باعتبار أنه ليس طرفاً في العقد، إلا أنه لا يمكن تصور مجتمعا دون "ميثاق اجتماعي"، فلن تستطيع المواثيق والإيمان إقامة السلام بين الناس لأنهم يخرقونها باستمرار لا شيء يستطيع أن يكبح غرائز الناس الوحشية غير القوة والخوف لذلك يجب أن يمتلك الملك سيفا للقتال وصولجانا للعدل يجب أن تتركز في شخصه كل الحقوق المطلقة فما دمنا لا نستطيع التوفيق بين الحرية والحياة فالأفضل أن نختار الحياة³ وعلى الرغم من هذا الموقف الداعم للسلطة المطلقة للحاكم عند "هوبز" إلا أنه يمكن القول ان فلسفة حقوق الإنسان كانت نقداً وتطوراً وتنقيحاً لفلسفة وأفكار "هوبز".

فقد أقر "جون لوك" بالحق الطبيعي وبالحالة الطبيعية التي سبقت كل أشكال التنظيمات السياسية والاجتماعية يقول جون لوك (1632-1704) "لكي نفهم السلطة السياسية فهما صحيحا ونستنتجها من أصلها يجب علينا أن نتحرى الحالة الطبيعية التي يوجد عليها جميع الأفراد، وهي حالة الحرية الكاملة في تنظيم أفعالهم والتصرف بأشخاصهم وممتلكاتهم بما يظنون أنه ملائم لهم، ضمن قيود قانون الطبيعة، دون أن يستأذنوا إنساناً أو يعتمدوا على إرادته، وهي أيضاً حالة المساواة حيث السلطة والتشريع متقابلان لا يأخذ الواحد أكثر من الآخر، إذ ليس هناك حقيقة أكثر بداهة من أن المخلوقات المنتمية إلى النوع والرتبة نفسها، المتمتعة كلها

¹ - محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، سلسلة الثقافة القومية؛ 26. قضايا الفكر العربي؛ 2، ط 4 (بيروت):

مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص 198.

² - محمد المصباحي، من أجل حادثة متعددة الأصوات (بيروت: دار الطليعة، 2010)، ص 73

³ - بول هازار: أزمة الضمير الأوروبي، ترجمة جودة عثمان، وزارة الثقافة، سوريا، ط 2، 2004، ص 310

بالمنافع نفسها التي تمنحها الطبيعة وباستخدام الملكات نفسها، يجب أيضا أن يتساوى بعضهم مع بعضهم الآخر¹

وتعد فلسفة الأنوار إحدى المراحل الهامة في التأسيس لفلسفة حقوق الإنسان في الفكر الغربي تلك الفلسفة التي تميزت بآيلاء الإنسان والوعي الإنساني مكانة مركزية سواء تعلق الأمر بالإنسان كعقل (كانط) أو كإرادة فالإنسان هو الفاعل في المعرفة والطبيعة والتاريخ بل أن خطاب حقوق الإنسان الذي توج بإصدار وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في 1948 قام أساسا على مفاهيم انوارية كالتسامح وحرية الفكر وحرية المعتقد الديني والمساواة .. وهي المفاهيم التي أسس لها كل من "اسبينوزا" في كتابه "رسالة في اللاهوت والسياسة"، و "فولتير" في "رسالة في التسامح" و "جون لوك" في "الحكومة المدنية"، يق ليس لأي إنسان السلطة في أن يفرض على إنسان آخر ما يجب عليه أن يؤمن به أو أن يفعله لأجل نجاة روحه هو، ... إن الله لم يمنح هذه السلطة لأي إنسان، ولا لأي جماعة، ولا يمكن لأي إنسان أن يعطيها إنساناً آخر فوقه إطلاقاً^[17].

وقد كتب "فولتير" أشهر مقالاته "رسالة عن التسامح بمناسبة موت "جان كالاس"⁽²⁾ التي استخدم فيها للمرة الأولى مصطلح، "حق الإنسان" وكان جوهر حجته أن التعصب مُحال أن يكون حقاً من حقوق الإنسان .. لم يستخدم الحجة الإيجابية التي تقول إن حرية اختيار الدين حق من حقوق الإنسان، ولم يعترض فولتير في الأساس على التعذيب أو سحق العظام باستخدام عجلة السحق، ما أثار سخطه هو ذلك التعصب الديني الأعمى الذي انتهى إلى أنه يحرك رجال الشرطة والقضاة من المستحيل أن نعقل كيف يمكن لرجل، بناءً على هذا المبدأ [حق الإنسان]، أن يقول لآخر آمن بما يؤمن به والذي لا يمكنك أن تؤمن به وإلا ستموت³.

ومحصلة القول أن فكرة حقوق الإنسان قد ارتبطت بالنزعة الفردية الممجة لحرية الفرد ولإرادته وعقله، وبفكرة العقد الاجتماعي التي تعد الأساس الفكري للتحويل من المشروعية السياسية المستندة إلى الكنيسة والمبررة لسلطتها إلى المشروعية المستندة إلى الشعب، ومن السلطة العليا المستمدة من الله إلى السلطة الدنيوية المستمدة من الشعب، وبفكرة الحق الطبيعي القائمة على وجود حقوق طبيعية راسخة وقبلية لدى الإنسان أهمها حق الحرية أم الحقوق الإنسانية جميعا هذه الأفكار الفلسفية هي المرجعيات الفكرية التي قامت عليها أغلب التشريعات والقوانين ومواثيق وإعلانات حقوق الإنسان.

1 - محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1994، ص 150

2 - جان كالاس رجلاً بروتستانتيًا أدانته إحدى المحاكم في مدينة تولوز بجنوب فرنسا سنة 1762 بتهمة قتل ابنه لمنعه من

التحول إلى المذهب الكاثوليكي، أصدر القضاة الحكم عليه بالإعدام بسحق عظامه على عجلة السحق (لين هانت، نشأة

حقوق الإنسان: لمحة تاريخية، مرجع سابق ص 60).

3 - المرجع نفسه ص 61

خطاب حقوق الإنسان في فلسفة ما بعد الحداثة:

لقد قامت فلسفة ما بعد الحداثة على خلطة وتفكيك ونقد لكل المفاهيم والتصورات واليقينيات التي قامت عليها فلسفة الحداثة والتنوير لتتفتح على مجالات التأويل والاحتمال، والشك والدعوة الى إعادة مساءلة مفاهيم العقل والمعرفة والحقيقة وتفكيك مفاهيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وتجاوز التمرکز حول الذات والعقل، والاهتمام بالأطراف والهوامش ونقد النزعات العلمية والتوجهات الكليانية والشمولية وتجاوز الثنائيات الإنسان والطبيعة، الفكر والواقع، الأنا والآخر، الروح والمادة.

وقد قامت النظرة التفكيكية لما بعد الحداثة لحقوق الإنسان على نقدها للمرتكزات الفكرية الأساسية التي قام عليها الخطاب الفلسفي الحداثي الحقوقي ومنها النزعة الإنسانية التي كرست الإنسان كقيمة عليا داخل الكون وأنه وحده أصل ومقياس كل قيمة، لقد كان سؤال ما الإنسان؟ وما الإنساني؟ وما الذات الإنسانية؟ من أكثر الأسئلة إثارة في فكر ما بعد الحداثة نتيجة لما يرتبط به من تساؤلات وقضايا تتعلق بحقوق الأفراد وبمفهوم الطبيعة الإنسانية والنوع الإنساني، وبقضايا الاختلاف والتنوع ...

ينتقد فلاسفة ما بعد الحداثة النزعة الإنسانية بإعلانهم موت الإنسان، فالنزعة الإنسانية ليست الا خطاب ميتافيزيقي فلسفي لإخفاء أوهام الإنسان عن نفسه وقناعا يتستر وراء عجزه وجهله وينشد فيه نوعا من الأمل والعزاء والطمأنينة، وهي من منظور نيتشه فكرة ميتافيزيقية تصطنع قيما مزيفة للواقع متعالية عليه لان العالم هو مجرد تأويلات تخفي لصراع الإرادات، فالنزعة الإنسانية تعبير عن ميتافيزيقا الذاتية كإعلاء من قيمة الإنسان واعتباره مركزا مرجعيا¹

وبهذا أصبح إنسان ما بعد الحداثة وحدة مستقلة بسيطة كمية، أحادية البعد، غير اجتماعية وغير حضارية، لا علاقة لها بأسرة أو مجتمع أو دولة أو مرجعية تاريخية أو أخلاقية، هو مجموعة من الحاجات (المادية) البسيطة المجردة — كما يقول المسيري — وبهذا فقد فتحت فلسفة ما بعد الحداثة آفاقا للتفكير في موضوعات ومسائل جديدة كموضوع النوع، التنوع الثقافي، العرق الاختلاف، التسامح، وطفحت الى السطح فئة الأقليات بعد أن ظلت لمدة طويلة من الزمن أسيرة الخوف والقلق والصمت وبرزت توجهات وحركات جديدة منها النسوية والعرقية والاثنية والجندرية، والأقليات الدينية والثقافية والدينية، وظهر مطالب قانونية وحقوقية لم تعرفها موثيق وإعلانات حقوق الإنسان الحداثية كحق الاعتراف وحق الاختلاف وحقوق الجسد، وحقوق الشواذ جنسيا والعراة، وحقوق السود، وحقوق الأقليات الدينية والثقافية والعرقية وحقوق الحيوان وحقوق الطبيعة.

وتعد النسوية والجندرية خير مثال يمكن ان تتجلى فيه طبيعة الخطاب الجديد لحقوق الإنسان في فلسفة ما بعد الحداثة، ويعني "الجندر (النوع)" الافتراضات والممارسات الثقافية التي تحكم التكوين الاجتماعي للرجال والنساء وعلاقاتهم الاجتماعية² وهو جوهر النظرية النسوية، فالفوارق بين المرأة والرجل — حسب هذا

¹ - الداوي: "موت الانسان في الخطاب الفلسفي المعاصر هيدغر ليفي ستراوس ميشال فوكو ص 22 23

² - باركر كريس التلفزيون والعولمة والهوية الثقافية، ترجمة علا احمد ا صلاح، مجموعة النيل العربية القاهرة ط 1 2006

التصور — هي فوارق متعلقة بالثقافة والعوامل الاجتماعية وليست بالطبيعة فالاختلاف بين الرجل والمرأة ليس اختلافاً بيولوجياً بل هو اختلاف ناشئ عن التنشئة الاجتماعية والتربية الأسرية والبيئة التي يتحكم فيها الرجل وهو ما تعبرن عنه نصيرات النظرية النسوية — : البطيركية الأبوية، وبهذا حل مصطلح "النوع" بدل مصطلح الجنس للتمييز بين الرجل والمرأة ، ولذا تدعو منظرات النسوية الجديدة إلى تجاوز الأعراف الاجتماعية والدينية والأخلاقية والتحرر من قيود الزواج .. وغيرها من القيود التي تعيق تحقيق حرية المرأة تقول "سيمون ديبوفوار" ستظل المرأة مستعبدة حتى يتم القضاء على خرافة الأسرة وخرافة الأمومة والغريزة الأبوية¹ وقد افرز هذا التوجه النسوي الجديد جملة من المطالب والحقوق منها حق الإنسان في تغيير هويته الجنسية والحق في الزواج المثلي وحق المرأة في الحرية الجنسية ، وحقوق الشواذ والمخنثين والمطالبة بإدراج هذه الحقوق ضمن حقوق الإنسان ، وقد تبنت هذه الحقوق الكثير من المنظمات الحقوقية والمؤتمرات الدولية.

البيو إيتيقا والخطاب الراهن لحقوق الإنسان:

لقد عرف الإنسان المعاصر منذ نهاية العقد الماضي وبداية الألفية الجديدة، ظاهرتين حضاريتين بارزتين، كانت لهما دلالاتهما الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية وتأثيراتهما على تحول مسار الإنسانية جمعاء. الظاهرة الأولى هي الثورات العلمية التي تحققت في مجال الطب والبيولوجيا والإعلام وما تبعها من تطبيقات تقنية وتأثيرها على الإنسان، وتمثلت الظاهرة الثانية في تنامي تلك الحركة العالمية لحقوق الإنسان والتي تجاوزت حدود الأجناس والأعراف والألوان، لتضع الإنسان أمام تحديات واقع جديد فرضته طبيعة هذا التطور العلمي التقني، لقد حقق العلم المعاصر تطورات مذهلة خاصة في مجالي الطب والبيولوجيا فما تم إنجازه في الخمسين عاما الماضية يفوق ما تحقق خلال مجمل تاريخ العلم، فقد تم سبر أغوار الخلية والكشف عن مكنوناتها وأسرارها، والتعرف على خريطة الجينات وفك الشفرة الوراثية مما مكن الإنسان من فهم الكثير من أسرار الحياة وعلاج الكثير من الأمراض، وتحسين التغذية، وحل مشكل العقم عن طريق التخصيب الصناعي، وغيرها من المكاسب التي حققها الإنسان في مجال الطب.

لكن بقدر ما ألهم هذا التقدم العلمي والتكنولوجي، وأيقظ آمالا جديدة في مستقبل بشري أفضل وواعد، بقدر ما أثار كذلك بشكل مواز العديد من المخاوف المشروعة، لقد أضحى الإنسان المعاصر كما يقول "هانس يوناس" يعيش تحت شبح الوعيد ليقع بذلك في فخ ما صنعت يدها.

إن كثيرا من التقنيات العلمية المختلفة، التي توظفها البيولوجيا والطب، أصبح يثير مشكلات وتساؤلات أخلاقية ودينية واجتماعية وقانونية وحتى سياسية نتيجة لما أفرزته من نتائج لم يستطع الحكم عليها لتعقيدها وهو ما يصفه "برتراند رسل" بقوله : "إن النمو الهائل في القدرة التكنولوجية جعل الحياة عملية أعقد بكثير مما اعتدنا أن نراها عليه من قبل، وليس من مهمتنا هنا أن نقرر إن كان هذا خيرا أو شرا".

¹ - عبد اللطيف بن عبد الله بن محمد الغامدي: المركزية الغربية وتناقضاتها مع حقوق الإنسان، مركز التأصيل للدراسات و

لقد ادت التطبيقات التقنية المعاصرة في مجال الطب والبيولوجيا والهندسة الوراثية الى مشكلات خطيرة تمس بالكرامة الإنسانية وبقدسية الحياة، ومن أهمها التجارب الطبية والدوائية على البشر وقضية زرع الأعضاء وما تثيره من تعارض بين مبدأ "الموافقة الواعية للشخص" ومبدأ "احترام الأشخاص" ومبدأي العدالة والإحسان، الامر الذي أدى الى المطالبة بسن قوانين لحماية المتبرعين بالأعضاء من الأحياء والأموات، تستند إلى مبادئ الموافقة الواعية وتحقق الثقة اللازمة بين الطبيب والمريض؛ والامتناع عن كل ما يهدد بانتهاك الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان، وقد كانت أول عملية تقنين واضحة للممارسات الطبية مع قانون نورمبرغ عام 1947 الذي حدد شروط التجريب على البشر بما يتلاءم مع حقوق الإنسان ومن هذه الشروط: الموافقة الواعية والإدارية للمعني. إتباع المنهجية العلمية الأكثر تقدماً، القصد إلى تحقيق منفعة علاجية وتقييم المخاطر المحتملة مقارنة بالمنافع المرجوة، قابلية الشفاء من الأضرار المحتمل حصولها¹.

كما أثار التخصيب الاصطناعي مشاكل أخلاقية أخرى تتعلق بعدة مسائل منها مسألة التلقيح الاصطناعي ومسألة الإخصاب خارج الرحم وما يطرحه من مشاكل تتعلق بانطلاق عملية "تصنيع الإنسان" والسعي لتغيير طرق الإنجاب الطبيعية؛ ومسألة استئجار الأرحام وما تطرحه من تعارض مع مبدأ كرامة الإنسان، وتطرح مسألة الإجهاض مشاكل تتعلق بوضعية الجنين ومتى يكتسب صفة "الشخص"، وتعارض حقوق الجنين مع حقوق الأم، ومسألة تنظيم النسل وما يطرحه مشاكل ترتبط بحريات الأفراد.

وتطرح تقنيات وقضايا الهندسة الوراثية إشكالات خطيرة مست الطبيعة الإنسانية ومنها مسألة الجينوم البشري وتعديل المعطيات الوراثية للإنسان الموجهة لأغراض غير علاجية وهو ما يتعارض مع الطبيعة البشرية يقول هابرماس في كتابه مستقبل البشرية «إن الانتقاء الجيني والبرمجة المسبقة للجنين البشري، التي تتم استجابة لرغبات حرة يعبر عنها الآباء من اختيار ما يروونه أفضل تشكيلة جينية لأبنائهم من حيث الخصائص الجسمية والنفسية والقدرات والاستعدادات، هو بمثابة انتهاك خارجي لحرمة الفرد، ومساس باستقلاليتهم، وإنكار لحقه في اختيار مصيره»²، بالإضافة إلى مسألة الاستئساخ البشري وتحسين النسل أو السلالة (اليوجينيا) وما يثيره من مخاطر على الطبيعة الإنسانية وخاصة حين يندرج في إطار مشاريع الدولة، ومشاريع عنصرية بمبررات التطهير العرقي أو أنظمة ديمقراطية بمبررات تحقيق الرفاهية³.

1 - دحدود رشيد: من فلسفة العلوم إلى البيواطيقا واقع العلوم البيوطبية وأزمة الوعي الأخلاقي الغربي، مجلة العلوم الانسانية، عدد - 37 جوان 2012، ص 9.

2 - محمد المصباحي، فلسفة الحق عند هابرماس (الرباط: جامعة محمد الخامس، 2008)، ص 16.

3 - أعلنت وزارة أدولف هتلر في ألمانيا عام 1933 قانوناً للتعقيم اليوجيني، حيث كان يطبق هذا القانون، ليس على نزلاء المصحات العقلية، وإنما على كل من يعاني من قصور وراثي مزعوم: ضعف عقلي، انفصام الشخصية، الصرع، العمى، الإدمان الشديد للمخدرات أو الكحوليات، التشوهات الجسدية التي تعوق الحركة، ومبرر وضع هذا القانون هو منع تسمم دم السلالة الألمانية بأكمله، وعندما كان القانون نافذاً منذ يناير عام 1934، وخلال ثلاث سنوات كانت السلطات الألمانية قد عقلت عدداً يتراوح ما بين 200 و 250 ألف شخص، وفي عام 1939 تحركت الحكومة الألمانية لأبعد من ذلك، حيث وضعت قانوناً للقتل الرحيم Euthanasia في طبقات معينة من أصحاب المرض العقلي أو المعوقين ذهنياً الموجودين في المصحات العقلية الألمانية، حيث تم تنفيذ القتل الرحيم على نحو سبعين ألف مريض

لقد أدت هذه المخاطر الناجمة عن التطبيقات التقنية في مجالي الطب والبيولوجيا إلى إعادة مساءلة خطاب حقوق الإنسان من حيث مفاهيمه ومبادئه وأهدافه، وكان من نتائج ذلك ظهور حقوق جديدة تتمحور حول الحرية والعدالة والمساواة واحترام الكرامة الإنسانية وقُدسية الحياة، ومنها حقوق المرضى وتجاوز مفهوم "السلطة الأبوية للطبيب كحق المريض وموافقته" الواعية في العلاج وإجراء التجارب الطبية، والحق في اطلاع المريض على ملفه الطبي والحصول على الموارد الصحية، وإن كانت هذه الحقوق تتدرج في إطار علاقة المريض بالطبيب وبأخلاقيات الطب ومبحث البواتيقا وأخلاقيات البيولوجيا التي تطرح تحديات تتعلق بهندسة الجسم وخريطته الوراثية بين العلم والدين والأخلاق إلا أنها أصبحت تطرح اليوم كمطالب جديدة تعبر عن الحق بمفهوم جديد بمفهوم شرعة ومأسسة هذه الحقوق، ومن أبرز هذه المطالب الحقوقية الجديدة حق حرية التصرف في الجسد وما يرتبط به مثل الحق في الانجاب والحق في الاجهاض والحق في الموت والحق في العلاج من عدمه وزرع الاعضاء ونقلها، وغيرها من القضايا التي أصبحت تثير إشكالات دينية وأخلاقية وقانونية تحول دون تحقيق حرية الفرد في التصرف في الجسد وبناء الهوية الذاتية، وبهذا تحول التفكير في الخطاب الجديد لحقوق الإنسان من دائرة الحياة العامة إلى المحددات الذاتية / الحياة الخاصة، لقد أدى هذا الوضع إلى مطالبة المشرع القانوني أن يعيد النظر في صياغة مفهوم الحق الذي ينبغي أن يتضمن الجسد من حيث هو مكون للهوية وإعادة الاعتبار له ككيان له مطالب قانونية¹ الجسد ليس شيئاً بل الجسد ملك للشخص ورغبات ومطالب الشخص هي رغبات ومطالب الجسد ومن هنا يخول لصاحبه حق تدبيره والتصرف فيه، وقد أدى هذا التحول من الجسد الشيء إلى الجسد الشخص إلى بروز حقوق جديدة مثل الحق في نقل هبة الاعضاء والحق في التحول الجنسي وتغيير الجنس واعتبرت مطالب الجسد حقوقاً خاصة تتدرج ضمن فئة قانونية تعنى بالحق في الحياة.

ومن الحقوق الجديدة التي يقوم عليها الخطاب الجديدة لحقوق الإنسان ما أصبح يعرف اليوم بالجيل الثالث لحقوق الإنسان من بين الحقوق الجديدة ما يعرف اليوم بالحق في بيئة نظيفة، وهو الحق الذي يرفعه الفكر الفلسفي البيئي الذي يحلل جوانب الأزمة البيئية التي يشهدها العالم اليوم، من مثل الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية غير المتجددة، والتلوث البيئي، وحوادث التغيرات المناخية الجديدة التي تلحق الأضرار بنوعية الحياة، والنقص في التنوع الحيوي بسبب انقراض الكثير من الأنواع الحية وارتفاع درجة الحرارة... إلخ. هذه الأزمات البيئية عجلت بظهور فاعلين جدد يقترحون سياسات بيئية جديدة ويرفعون خطاب حقوق الطبيعة وحقوق الحيوان، والعمل على زحزحة الفكر المتمركز حول الإنسان الذي يجد تبريره الأنطولوجي والميتافيزيقي في الفلسفة والدين،

لذلك، يحظى العالم الطبيعي غير البشري في خطاب حقوق الطبيعة باحترام واعتبار كبيرين، إن العالم الطبيعي غير البشري يمتلك قيمه الخاصة في استقلال عن نفعها للبشر، أي أن للأرض وللحيوان أيضاً قيمة وحقوقاً على البشر، وهذا ما نقف عليه في أدبيات أخلاقيات الفلسفة البيئية؛ فهذا «هانز يونس» في كتابه

1 - المرجع نفسه

مبدأ المسؤولية، يكرّس فكرة اتخاذ الطبيعة موضوعة حقوق بالمعنى الصحيح، والأمر نفسه بالنسبة إلى «ميشيل سر» في كتابه العقد الطبيعي، لأن العقد الاجتماعي الذي وضع للإنسان في علاقته بأبناء جنسه ليس كافياً.

ويمكن أن نضيف إلى ذلك الحق في التمتع بالحياة الخاصة والعاطفية، فأمام التطور الحاصل في وسائل الإعلام والاتصال أصبحت الحياة الخاصة للأشخاص معرضة للانتهاك والتتصت من قبل جهات إعلامية وسلطوية معينة، فالخطاب الجديد لحقوق الإنسان يواجه اليوم تحديات جديدة، منها: التحدي البيولوجي والتحدي البيئي والتحدي الإعلامي وغيرها من التحديات..

مساءلة نقدية للخطاب الجديد لحقوق الإنسان

أصبح إنسان القرن الحالي يعيش على وقع مفارقة كبيرة فمن جهة يشهد القرن الحالي تنامي حركة حقوق الإنسان، وتزايد عدد إعلانات ومواثيق حقوق الإنسان، وتتأسل المنظمات الحقوقية، مثل منظمة العفو الدولية التي تأسست عام 1961 والجمعية الدولية لمكافحة الرق ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان الشهيرة باسم ، هيومان رايتس ووتش التي تأسست عام 1978 ومنظمة أطباء بلا حدود تأسست عام 1971، ناهيك عن عدد لا حصر له من الجمعيات الحقوقية التي تجاوزت الأجناس والأعراف والألوان لتضع الإنسان أمام تحديات الواقع، ومواجهة الظلم والفقر والجهل و مخاطر التسلح والحروب وأزمة البيئة، وما ينجم عن ذلك من كوارث جديدة تهدد البشرية جمعاء، ومن جهة أخرى تعرف الإنسانية اليوم عودة ظاهرة التعذيب والتطهير العرقي، والحروب والاضطهاد، والاتجار الجنسي المتنامي بالأطفال والنساء، وممارسات الرق الباقية حتى يومنا، واضطهاد الأقليات العرقية والثقافية والدينية وغيرها من الانتهاكات للحرية وللكرامة الإنسانية، فهل خذلنا خطاب حقوق الإنسان بعدم أهليته لإنجاز مهمته¹.

إن النظرة الدقيقة الفاحصة للخطاب الجديد لحقوق الإنسان تكشف إن هذا الخطاب أصبح يمثل في ظاهره نوعاً من الوضوح الخادع الذي يتم توظيفه لخدمة أغراض وأهداف غير إنسانية، فقد أصبح واقع حقوق الإنسان ضد الإنسان نتيجة لما يحمله هذا الخطاب من تناقضات تتعارض مع روح حقوق الإنسان ومع الأهداف الحقيقية التي وجد من أجلها أصلاً، ومن أهم هذه التناقضات:

إنه خطاب غربي وليس خطاباً كونياً أو عالمياً، خطاب نشأ في إطار المنظومة المعرفية والقيمية والاجتماعية والسياسية للحضارة الغربية سواء من حيث التأسيس الفكري و الفلسفي أو من حيث التشريع القانوني فكل الإعلانات والمواثيق العالمية لحقوق الإنسان بدءاً بالماجنا كارتا 1215 إلى إعلان الاستقلال الأمريكي إلى إعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي 1776 إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 إلى بقية الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، هي إعلانات انفردت في التأسيس لها دول التمرکز الغربي دون سواها، مما جعل تاريخ حقوق الإنسان تاريخ قراءة ذاتية غربية تتزايد قدماً للاحتتمالات الممكنة لذلك الخطاب الذي أصر مؤلفوه بقوة على عالميته².

¹ - لين هات نشأة حقوق الانسان مرجع سابق ص 169

المركزية الغربية وتناقضاتها مع حقوق الإنسان ص 355²

كما ان المفاهيم الجوهرية التي قام عليها خطاب حقوق الإنسان كمفهوم الحق ومفهوم الإنسان والحرية والخير والشر ومفهوم الدولة والديمقراطية والحريات الفردية والدينية والثقافية هي مفاهيم صيغت وفق النمط الثقافي والمعرفي الغربي الذي يسعى إلى تعميمها على العالم، وكان من نتائج ذلك ان أصبحت حقوق الإنسان هي رؤية غربية للواقع فالخير والشر والحرية والإرهاب هي مفاهيم تحدد معاييرها دول الغرب المتفوق، وكان من نتائج ذلك نسبية معايير التقييم والمتابعة لمنظمات حقوق الإنسان والنظرة النسبية لإنسانية الإنسان فحقوق الإنسان الغربي تتمتع بقدرسية خاصة لا يمكن المساس بها بخلاف حقوق غيره من البشر ولنا ان نتصور الفرق بين ما يحدث مثلاً عند حجز او انتهاك حق رعية او مصلحة أمريكية او اسرائيلية في دولة ما وبين حق رعية من دولة أخرى .

كما ان هذه المفاهيم التي قام عليها هذا الخطاب الجديد تتعارض في بعض مضامينها مع مقوماتنا وثقافتنا المستمدة من الشريعة الإسلامية ومنها قضية الاتجار بالجنس والشذوذ الجنسي والزواج المثلي الذي اعترف به رسمياً في بعض الدول الغربية كحقوق خاصة، وحق تعاطي المخدرات والقتل الرحيم كحق في الموت وحقوق الجندر، وازدراء الاديان بحجة حق حرية المعتقد والتعبير وغيرها من الحقوق الجديدة التي تتعارض مع ثقافتنا وديننا.

لقد أصبحت حقوق الإنسان وسيلة للابتزاز والمساومة وذريعة جديدة للاستعمار والتدخل في الشؤون الداخلية للدول المستضعفة بحجة حماية حقوق الأقليات العرقية او الثقافية، وبهذا تحولت حقوق الإنسان إلى رؤية سياسية واقتصادية للواقع

يقول تشومسكي "لقد أصبحت حقوق الإنسان مجرد قيمة نفعية في الثقافة السياسية، اذ تشكل أداة نافعة للدعاية ولخدمة مصالح الدول الكبرى ولا شيء أكثر"¹

كما أن هذه الإعلانات حتى وان كانت في ظاهرها تخدم أغراض إنسانية فإنها تقتصر إلى آليات ووسائل لتنفيذ أحكامها وبنودها وموادها وحتى ان وجدت هذه الآليات كالمحاكم الدولية والهيئات القضائية كمحكمة العدل الدولية ومجلس الأمن فإنها لا تطبق الا على شعوب دول الأطراف ولا يمثل أمامها إلا من يعارض سياسة ومصالح دول التمرکز الغربي.

خاتمة :

بناء على ما سبق يمكن القول أن حقوق الإنسان ليست مجرد مجموعة مطالب تتطور حسب التحولات الاجتماعية والسياسية والعلمية والتاريخية في حياة الإنسان، كما أنها ليست مجالاً فقط لنشاط الحركة الحقوقية بل إنها إضافة إلى ذلك مبحث فلسفي أصيل موضوعه الأساسي هو الإنسان بكل أبعاده، و تبقى حقوق الانسان هي الحصن الأخير ضد كل الشرور التي يمكن أن تمس الإنسان، من دون أدلجة أو توظيف لخدمة أغراض سياسية أو أيديولوجية أو عنصرية.

¹ - المركزية الغربية وتناقضاتها مع حقوق الإنسان ص 420

مصادر ومراجع الدراسة

- بول هازار: أزمة الضمير الأوروبي ، ترجمة جودة عثمان، وزارة الثقافة، سوريا، ط 2 ، 2004 .
- _____ باركر كريس التلفزيون والعولمة والهوية الثقافية ، ترجمة علا احمد ا صلاح ، مجموعة النيل العربية القاهرة ط 1 2006.
- دحدود رشيد: من فلسفة العلوم إلى البيواطيقا واقع العلوم البيوطبية وأزمة الوعي الأخلاقي الغربي، مجلة العلوم الانسانية، عدد - 37 جوان 2012 .
- الداوي عبد الرزاق: "موت الإنسان في الخطاب الفلسفي المعاصر هيدغر ليفي ستراوس ميشال فوكو، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2014
- _____ لين هانت، نشأة حقوق الإنسان: لمحة تاريخية، ترجمة فايقة جرجس حنا (القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2013).
- عبد اللطيف بن عبد الله بن محمد الغامدي: المركزية الغربية وتناقضاتها مع حقوق الانسان، مركز التأصيل للدراسات و البحوث، ط1، جدة، السعودية، 2014.
- محمد سبيلا: الأسس الفكرية لثقافة حقوق الإنسان (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2010)،.
- _____ محمد عابد الجابري: الديمقراطية وحقوق الإنسان، سلسلة الثقافة القومية؛ 26. قضايا الفكر العربي؛ 2، ط 4 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013).
- محمد المصباحي: من أجل حداثة متعددة الأصوات، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت: 2010).